

وثائق تدين محافظ الديوانية بـ"التزوير" ومطالبة للبرلمان بإسقاطه



طالب نواب محافظة الديوانية، في كتاب حمل توقيعا رسمية، من رئيس مجلس النواب اقالة المحافظ زهير شعلان علي على خلفية تورطه بمخالفات قانونية ومالية مطروحة في المحاكم المحلية.

وتضمن الطلب، الذي حصل "عراقي24" نسخة منه، ما نصه: "نحن اعضاء مجلس النواب العراقي ممثلي محافظة الديوانية الموقعون في الجدول ادناه، نطلب من سيادتكم اقالة (محافظ الديوانية - زهير علي الشعلان) وذلك لوجود خروقات ومخالفات قانونية وادارية في ادارة شؤون المحافظة".

كما اتهم النواب في كتابهم محافظ الديوانية بـ"تردي الواقع الخدمي في كافة القطاعات للمحافظة منذ توليه المنصب والى الان والتقصير والاهمال المتعمدين في ادارة المحافظة ووجود ملفات فساد مالية في

المحاكم المختصة".

وتابع النواب " نطلب من سيادتكم ان يكون البديل مستقل وغير تابع الى اي جهة سياسية واختياره يتم بالتنسيق مع اعضاء المجلس ممثلي المحافظة متصفا بالصفات المذكورة في بيان السادة اعضاء مجلس النواب ممثلي محافظة الديوانية".

كما حصل "عراقي24" على كتاب موجه من وزارة الدفاع الى هيئة النزاهة بتاريخ 25 / شباط / 2009 كشف عن "تزوير" خلاصة الخدمة الخاصة بالمحافظ زهير شعلان علي.

وفي جوابها على خطاب هيئة النزاهة، قالت وزارة الدفاع ان دائرة الافراد فيها "بينت الدائرة بموجب كتابها السري والشخصي بتاريخ 26 / 11 / 2008 ان خلاصة الخدمة الخاصة بالشعلان مزورة ولم توقع ولم تصدر من دائرتهم وانه لا ينتسب لدائرتهم".

الى ذلك كشف كتاب موجه من مفتش عام وزارة الدفاع بتاريخ 19 آب 2009 الى المديرية العامة للإفراد بفتح تحقيق اداري مع الشعلان.

وطالب مفتش وزارة الدفاع باستدعاء الشعلان امام اللجنة الخاصة بالتحقيق في تزوير وثائقه.